



The role of bank credit in investment spending for the period 2004-2022 Iraqi economy - a case study

*دور الائتمان المصرفي في الانفاق الاستثماري للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ الاقتصاد العراقي حالة
دراسية

** أ.د. محمد حسين كاظم

** حمزة عبد الزهرة حمزة

Abstract

Bank credit is of great importance due to the large cycle in financing economic activity in a way that serves the interest of the national economy by organizing and developing short, medium and long-term financing mechanisms, and therefore bank credit has an active role in influencing the economic activity of any country through the impact of investment spending, as the importance of research is focused on knowing the role of bank credit in investment spending, and to know the extent to which investment spending responds to the effectiveness of bank credit, as the problem lies in the following question (what is the role) Who can bank credit perform in investment spending in Iraq?) ،The research started from the premise that the bank credit carried out by the credit policy has an effective impact on the development of investment spending through the possibility that the nature

*بحث مسئل .

**جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد .

of the relationship between bank credit and investment spending is a positive relationship, meaning that the relationship between bank credit and investment spending is a direct relationship, the increase in granting credit and lending operations by banks to commercial activities and various economic sectors, leads to stimulating investment spending, which leads to an increase in national output. It relied on the use of the analytical method, which relies on the inductive and deductive approaches in bank credit and investment spending and the relationship between them, in addition to the use of the standard method represented by the self-regression model of distributed slowness (ARDL) to prove or reject the research hypothesis. Since the standard model proved that the increase in bank credit leads to a small increase in investment spending compared to the large increase in consumer spending and government spending, we find it necessary to work seriously to pay greater attention to increasing investment spending and compressing consumer spending through the development of a long-term government program to reduce consumerism and move towards increasing investment spending, as it is the main key to development.

المستخلص: - يحظى الائتمان المصرفي بأهمية بالغة نظرا لدورة الكبير في تمويل النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني عن طريق تنظيم وتطوير آليات التمويل القصير والمتوسط والطويل الاجل، وعليه فان للائتمان المصرفي دورا فاعل في التأثير بالنشاط الاقتصادي لاي بلد عن طريق تأثير الانفاق الاستثماري، اذ تتركز أهمية البحث في معرفة دور الائتمان المصرفي في الانفاق الاستثماري، ولمعرفة مدى استجابة الانفاق الاستثماري لفاعلية الائتمان المصرفي اذ تكمن المشكلة في التساؤل الاتي (ما هو الدور الذي يمكن ان يؤديه الائتمان المصرفي في الانفاق الاستثماري في العراق؟)، وانطلق البحث من فرضية مفادها ان للائتمان المصرفي التي تقوم بها السياسة الائتمانية اثر فعال في تنمية الانفاق

الاستثماري من خلال احتمالية ان تكون طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري علاقة موجبة، أي بمعنى ان العلاقة بين الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري علاقة طردية، فالزيادة في منح الائتمان وعمليات الإقراض من قبل المصارف الى الأنشطة التجارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، تؤدي الى تحفيز الانفاق الاستثماري مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي، وتم اعتماد على استعمال الأسلوب التحليلي الذي يعتمد على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري والعلاقة بينهما، إضافة الى استعمال الأسلوب القياسي المتمثل بأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لأثبات فرضية البحث او رفضها، وبما ان الانموذج القياسي اثبت ان الزيادة في الائتمان المصرفي يؤدي الى زيادة بسيطة في الانفاق الاستثماري بالمقارنة بالزيادة الكبيرة في الانفاق الاستهلاكي والانفاق الحكومي، فنجد من الضروري العمل بجدية على إيلاء اهتمام أكبر الى زيادة الانفاق الاستثماري وضغط الانفاق الاستهلاكي من خلال وضع برنامج حكومي طويل الأمد للحد من النزعة الاستهلاكية والتوجه نحو زيادة الانفاق الاستثماري اذ يعتبر المفتاح الرئيسي للتنمية.

المقدمة:- أعطت التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي ولاسيما بعد القرن العشرين أهمية كبيرة لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي بما يقدمه من الخدمات المصرفية للمصارف التجارية للجمهور والوحدات الاقتصادية والشركات ومؤسسات الدولة المختلفة، ونتيجة للدور المهم للائتمان المصرفي في الحياة الاقتصادية اصبح من الواجب على البنوك المركزية ان تأخذ على عاتقها مسؤولية رقابة وإدارة وتنظيم عمليات الائتمان للمصارف التجارية والمؤسسات الإقراضية الأخرى، كما ان أهمية دراسة الانفاق الاستثماري على تعظيم الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن إجمالي العرض ومحاولة خلق حالة من التوازن العام بين إجمالي العرض وإجمالي الطلب، اذ تتنبق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه لكون متغيرات الدراسة (الائتمان المصرفي، الانفاق الاستثماري) تعد اساس مشاكل النشاط الاقتصادي، وتحديد الأهداف الأساسية كونها تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي للبلد، ويمكن لاي بلد ان يستخدم متغيرات الائتمان المصرفي للتأثير بمستوى او نمو الاقتصاد ومن خلال التأثير بنمو ونشاط الانفاق الاستثماري، وفي بحثنا سيتم دراسة دور الائتمان المصرفي في الانفاق الاستثماري للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ الاقتصاد العراقي حالة دراسية، وسيتم استخدام النظام الفصلي لهذه الأعوام، ويضم البحث ثلاث مباحث اذ تناول الأول الاطار النظري للائتمان

المصرفي والانفاق الاستثماري، وضم الثاني تحليل الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري، بينما ضم الثالث الانموذج القياسي للبحث.

أهمية البحث: -

١- معرفة دور الائتمان المصرفي في الانفاق الاستثماري، وأثرها على النشاط الاقتصادي في العراق.

٢- الاهتمام بأنموذج المعادلات المستخدمة لتحديد شكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

مشكلة البحث: - على الرغم من الأهمية التي يحملها الائتمان المصرفي الا ان الرؤيا لم تكن واضحة لأثر الائتمان في الانفاق الاستثماري، لذا فان هذه الدراسة ستأخذ من هذا الموضوع مشكلة لها، لمعرفة مدى استجابة النشاط الاقتصادي وبالذات الانفاق الحكومي لفاعلية الائتمان المصرفي وعلية تكمن المشكلة في التساؤل الاتي (ما هو الدور الذي يمكن ان يؤديه الائتمان المصرفي في تغيير الانفاق الاستثماري في العراق؟).

هدف البحث: - يتمثل هدف البحث بدراسة وتحليل إثر الائتمان المصرفي على الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي، من خلال التعرف على العلاقة النظرية والتطبيقية بين المتغيرات.

فرضية البحث: - يفترض البحث هنالك دور للائتمان المصرفي في تغيير الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، من خلال التأثير النسبي في الانفاق الاستثماري.

المبحث الأول: - الإطار النظري للائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري والعلاقة النظرية بين الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري.

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي وأهمية الائتمان والعوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي:

١- مفهوم الائتمان المصرفي: لقد تعددت وتتنوعت مفاهيم الائتمان المصرفي مثل العديد من المفاهيم الأخرى في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، عرف الائتمان بشكل عام بأنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بدفع تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في مواعيد محددة، كما يمكن تعريف الائتمان على أنه علاقة دين مبنية على الثقة التي تنشأ من تبادل سلع أو خدمات أو أموال مقابل تعهد بدفع محدد في المستقبل وفي وقت محدد على شكل سلع أو أموال أو خدمات في أغلب الأحوال يكون الرهن بالسداد نقداً، ومن ثم فإن الائتمان يعتبر في الأساس مبادلة قيمة

حالية بقيمة مستقبلية، أي مبادلة قيمة حالية على أمل الحصول على قيمتها الآجلة عند القرض ويتم سداد المبلغ في التاريخ المستقبلي المتفق عليه، ويعرف الائتمان أيضاً بأنه الثقة التي يضعها البنك في شخص سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً، وذلك بمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض معين، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل مبلغ مالي ومقابل عائد مالي متفق عليه، وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

٢- أهمية الائتمان المصرفي: ان للائتمان المصرفي أهمية كبيرة بسبب قدرته على توفير الاموال اللازمة لسد الاحتياجات الضرورية لممارسة الأنشطة الاقتصادية سواء أنشطة التوزيع والتداول او الأنشطة الانتاجية او الاستهلاكية، ومن الممكن توضيح أهمية الائتمان على النحو الآتي:

أ- زيادة الاستهلاك: يقوم أصحاب الدخل المنخفض برفع الطلب على الائتمان المصرفي لتلبية الطلب الضروري للسلع الاستهلاكية المعمرة وعلى المدين (الشخص ذو الدخل المنخفض) دفع قيمة هذه المبالغ في وقت محدد لسد حاجاته من السلع والخدمات الاستهلاكية من خلال الطلب على الائتمان وبالتالي زيادة حصتها في السوق والإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

ب- زيادة الإنتاج: يعد توافر الموارد المالية الضخمة امراً مهماً جداً لتطوير المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية الجديدة والمشاريع القائمة لذلك تعتمد هذه المشاريع على ائتمان البنوك، وتلعب البنوك المتخصصة دوراً كبيراً في توفير الموارد المالية لذلك يتم استخدام البنوك من قبل المدخرين والمستثمرين للمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني او زيادة الإنتاج والاستثمار، اذ يعمل على توفير المال من خلال عمله كوسيط بين المدخرين والمستثمرين لزيادة الإنتاج والاستثمار.

ج- تسوية المبادلات: معظم التعاملات في تسوية المبادلات تتم بوساطة الشيكات وسيطا للتبادل او وسيلة للدفع مع الاعتماد الاقل على النقود الحاضرة بالقيام من اجل هذه التسوية وهذا الامر نتيجة للتقدم في العادات المصرفية للمجتمع.

د- توزيع الموارد الائتمانية والمالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية: ان للائتمان دور مهم في الجهاز المصرفي فهو يعمل على توزيع الموارد المالية ما بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة بما يضمن الاستعمال الكفء لهذه الموارد التي تحقق نمو اقتصادياً متوازياً يخدم كل من السياستين الاقتصادية والائتمانية.

و- تشغيل الموارد العاطلة: اي الافادة من الموارد العاطلة من خلال تشغيلها في التمويلات القصيرة الاجل وبهذا سيتحقق للمقترض دخلاً مربحاً وفي المقابل سوف يحصل المقترض على الدخل المناسب مقابل استعماله لتلك الموارد.

٣- العوامل المؤثرة في مبلغ الائتمان المصرفي الممنوح:

أ- موارد المصرف المالية: هي رأس المال والاحتياطي القانوني والودائع بأنواعها (ودائع التوفير، ودائع تحت الطلب، الودائع الجارية) والاقتراض من البنك المركزي او من المصارف الاخرى.

ب- السياسة النقدية والنظام النقدي السائد: تتحكم الحكومة بواسطة السياسة المالية والنقدية بالائتمان اما بزيادته او تخفيضه.

ج- الاوضاع الاقتصادية للمجتمع: يلجأ البنك المركزي او المصارف الاخرى الى تقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة، من اجل تمويل المشاريع الاستثمارية والاستهلاكية المختلفة وزيادة الانتاجية، وتلجأ السياسة النقدية في فترات التضخم الى تحديد الائتمان من اجل كبح جماح التضخم.

هـ- الطلب على الائتمان المصرفي: يتأثر الطلب على الائتمان المصرفي بعدة عوامل منها (معدل الكفاية الحدية لرأس المال، سعر الفائدة، فرص الاستثمار، التطورات الاقتصادية للمجتمع).

و- العوامل المتعلقة بالعميل: اذ ان الضمانات التي يقدمها العميل الى المصرف، ورأس المال، قدرة العميل على إدارة أعماله وتسديد الالتزامات التي عليه والظروف التي تحدث في العمل الذي يمارسه العميل سواء كانت الظروف عامه أو خاصه، فجميع هذه العوامل تعطي انطباعاً للمصرف عن العميل فيما يخص حصوله على الائتمان، وتحدد درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف عند منحه الائتمان، فعملية جمع المعلومات والبيانات وتحليلها الخاصة بالعميل تخلق تصوراً معيناً لإدارة المصرف في اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة.

ز- العوامل المتعلقة بالمصرف وتتمثل بـ:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك ومدى قدرته وكفائته في توظيفها بالشكل المناسب.

- نوع الاستراتيجية التي يتبعها المصرف ويعمل ضمن اطارها لأجل اتخاذ القرارات الائتمانية.

- الأهداف التي يسعى البنك على تحقيقها في المستقبل.

- الكوادر الإدارية التي تمتلكها المصارف، وخاصة الكادر البشري المؤهلة والمدرب لأجل القيام بالوظائف الائتمانية، الى جانب التجهيزات الالكترونية الحديثة والتكنولوجيا المطبقة داخل المصرف.

ي- العوامل المتعلقة بالائتمان: هي مجموعة من العوامل التي تؤدي دوراً أساسياً في الاستقرار المالي للمصرف، ومن هذه العوامل التي تؤثر على الائتمان (مدة سداد الائتمان من قبل الزبون، ومصدر السداد، وطريقة تسديده المبلغ ونوع الائتمان المطلوب ايضاً الغرض من الطلب على الائتمان)، وتحدد هذه العوامل درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

ثانياً: مفهوم الاستثمار واهمية الاستثمار العوامل المحددة للاستثمار

١- مفهوم الاستثمار ن عملية الاستثمار لها أهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العناصر الأساسية والفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعد اهم الدعائم الأساسية التي يركز عليها اقتصاد أي دولة من اجل دعم عمليات التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

يعرف الاستثمار على انه توظيف المنتج لرأس المال من خلال توجه المدخرات نحو الاستخدامات التي تؤدي الى انتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته وتطوره، وكذلك يعرف على انه التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة معينة من اجل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية لغرض التعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة وكذلك تعويض الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال التي تم استثمارها بسبب التضخم والحصول على عائد مناسب مقابل تحمل المخاطر، كما عرف الاستثمار الاقتصادي الإنكليزي كينز" بأنه الإضافة الى قيمة رأس المال الحالي الناجم عن النشاط الإنتاجي للفترة وهو يساوي ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لم يستهلك خلال الفترة.

٢- أهمية الاستثمار: يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط الآتية

أ- زيادة الدخل الوطني

ب- توفير فرص عمل للحد من البطالة.

ج- دعم وتطوير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري.

٣- اهداف الاستثمار - ان الهدف الأساسي من الاستثمار هو تعظيم ثروة المستثمر وتحقيق الأرباح التي يسعى اليها جميع المستثمرين في القطاع الخاص، اما بالنسبة للمشروعات العامة فتهدف الى تحقيق المنفعة العامة ومن هذه الأهداف هي:

أ- المحافظة على قيم الأصول وإنعاش وتطوير الاقتصاد.

ب- ضمان السيولة اللازمة لاستمرار عمل المشروعات.

ج- استمرار الحصول على الدخل والعمل على زيادته.

د- تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل كلفة ضمن درجة المخاطرة.

٤- محددات الاستثمار: يتحدد الاستثمار وفق عوامل تتمثل بالآتي

أ- سعر الفائدة - اذ تكون العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المستثمرة فزيادة سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض حجم الاقتراض وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار، ففي حالة التضخم من الأفضل للدولة ان ترفع أسعار الفائدة اما في حالة الركود فمن الأفضل العمل على تخفيض أسعار الفائدة.

ب- الكفاية الحديدية لرأس المال- المقصود بالكفاية الحديدية لرأس المال هو الإنتاجية الحديدية لرأس المال او العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال وتكون العلاقة بين الإنتاجية الحديدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية اذ كلما ارتفعت الإنتاجية الحديدية لرأس المال زاد التشجيع على الاستثمار وبالتالي زيادة الأموال.

ج- التقدم العلمي والتكنولوجي - أن زيادة التقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي الى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الإنتاجية العالية والتي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على احلال الآلات القديمة بأخرى جديدة في ظل المنافسة.

د- درجة المخاطرة - تكون العلاقة عكسية بين الاستثمار ودرجة المخاطرة اذ كلما زادت درجة المخاطرة يؤدي الى انخفاض الاستثمار وعندما تقل درجة المخاطرة تؤدي الى زيادة الاستثمار وخاصة في الدول النامية، وقد ترتبط هذه المخاطرة بمدى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي فإن توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة وبالتالي التشجيع على الاستثمار. أيضا هناك عوامل أخرى تشمل: -- مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة.

- مدى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي ومناخ الاستثمار.

- عوامل أخرى مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري.

ثالثا: أثر العلاقة بين الائتمان المصرفي والانفاق الاستثمار- الانفاق الاستثمار مهم للبلد ككل لأنه يساهم في زيادة الدخل القومي، وتوفير فرص العمل واستغلال الأيدي العاملة والقضاء على البطالة واستعمال التكنولوجيا المتطورة والحديثة التي تؤدي الى زيادة الانتاج من السلع والخدمات وتخفيض التكاليف ، اذ ان للائتمان المصرفي اثراً مباشراً على العملية الاستثمارية كونه اداة حقن للاقتصاد بوجه عام وللاستثمار بوجه خاص وله دوراً مهماً في توفير الاموال اللازمة للمشاريع الاستثمارية وتوفير الموارد اللازمة للإنتاج، بواسطة قيام المصارف بادخار الاموال وتوجيهها نحو الاستثمار وهذا الامر يحد من القدرة الاستهلاكية، اذ ان مدى تدخل الدولة

في الاوضاع الاقتصادية للبلاد وفي النشاط الاقتصادي له تأثير في منح الائتمان سواء لدى الاغراض الاستهلاكية او الاستثمارية والبلاد الذي يهدف الى تحقيق النمو السريع يخصص الجزء الاكبر للقروض الاستثمارية ويخفض من نفقاته الجارية ما عدا الضرورية منها، ولفهم كيف يؤثر الائتمان المصرفي في الاستثمار لابد من التطرق الى مفاهيم الكفاية الحدية للاستثمار وعلاقتها بالطلب الاستثماري، اذ ان ارتفاع سعر عرض السلع الاستثمارية ينطوي ضمناً على انتهاج المنشآت لطريقة الوصول تدريجياً الى المستوى الامثل لرأس المال، هذا التدرج محكوم بتزايد التكلفة الحدية التي تمثل بدورها السبب وراء انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار وبناء على ذلك فإنه كلما زاد الاستثمار فإن تكلفة السلع الاستثمارية الجديدة تزداد ومن ثم تنخفض الكفاءة الحدية للاستثمار حتى تصل الى مستوى سعر الفائدة قبل الوصول الى المستوى الامثل لرأس المال.

المبحث الثاني: - تحليل واقع الائتمان المصرفي والاتفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي

أولاً: تحليل واقع بيانات الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢):

١- واقع الائتمان المصرفي الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢). يمثل الجدول (١) حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية في سنة (٢٠٠٤) اذ بلغ الائتمان الحكومي (204406) مليون دينار، وارتفع في عام (٢٠٠٥) ليسجل مبلغ قدره (767163) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (275.3) وجاء بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي ورفع العقوبات الاقتصادية وانطلاق مختلف المشاريع في مختلف المجالات، واستمر ارتفاع الائتمان الحكومي في سنة (٢٠٠٦) ليبلغ (783884) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (2.1)، بينما سجل عام (٢٠٠٧) ارتفاعاً كبيراً مبلغ مقداره (1071587) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (36.7)، نظراً لتحرير الائتمان وفق قانون البنك المركزي للرقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) وبموجبة حصل بعض التطور اتجاه استقلالية السياسة النقدية الامر الذي اثر على السياسة الائتمانية، شهد عام (٢٠٠٨) تراجع الائتمان النقدي الحكومي تراجعاً بلغ قدره (609153) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-43.1) ويعود سبب التراجع بشكل رئيسي الى التراجع في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام، وقد عاد في الارتفاع في السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٠) وبمستوى تدريجي، اذ ارتفع الائتمان المصرفي الحكومي بشكل ملحوظ في سنة (٢٠١١) بمبلغ قدره (8966693) مليون دينار وبمعدل نمو (180.7) نتيجة زيادة النمو السنوي لكل من الائتمان المصرفي والتعهدي الممنوح للقطاعين العام والخاص، اذ شهد الائتمان المصرفي الحكومي في السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٢) تقلبات واضحة في تحقيق معدل النمو السنوي، وشهد عام (٢٠١٣)

انخفاض بمبلغ قدره (13004479) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-5.6)، بينما شهد الائتمان الحكومي ارتفاعا وصولا الى سنة (٢٠١٦) بمبلغ قدره (18999153) مليون دينار وبمعدل نمو (1.6)، اذ شهد معدل النمو السنوي للائتمان المصرفي الحكومي انخفاضا سلبيا للسنوات (٢٠١٧-٢٠١٨) ويرجع أسباب الانخفاض الى الظروف الأمنية غير المستقرة خلال تلك السنوات وتعطيل دور نشاط القطاع الحكومي نتيجة سيطرة العصابات الإرهابية على اغلب المصارف الحكومية و التجارية في المحافظات الغربية، وبالنظر الى الاستقرار الأمني والاقتصادي المتحقق لعام (٢٠١٩-٢٠٢٠) اذ سجل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي ارتفاعا في معدل النمو السنوي ليصل في سنة (٢٠١٩) (14.9) ولسنة (٢٠٢٠) (13.9)، ولوحظ انخفاض للائتمان المصرفي الحكومي لسنة (٢٠٢١) بمبلغ قدره (23391845) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-2.3) ويرجع أسباب الانخفاض الى الصدمة المزدوجة لجائحة كورونا وانهايار أسعار النفط تسببت في ظهور تحديات اقتصادية جسيمة أدت الى انخفاض الائتمان المصرفي الحكومي، وسجل الائتمان المصرفي ارتفاعا لسنة (٢٠٢٢) اذ سجل (25542723) مليون دينار وبمعدل نمو (9.1).

٢- واقع الائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢). يتبين من الجدول (١) ان نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لسنة (٢٠٠٤) بمبلغ قدرة (620267) مليون دينار واستمر الارتفاع التدريجي للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٨) اذ سجل الائتمان المصرفي الخاص في سنة (٢٠٠٨) مبلغ قدره (3013978) مليون دينار وبمعدل نمو (66.6)، وشهدت سنة (٢٠٠٩) ارتفاع مبلغ قدره (8527131) مليون دينار وبمعدل نمو (16.7)، ويلحظ من خلال الجدول (١) ان حجم الائتمان المصرفي الخاص اخذ بالانخفاض للمدة (٢٠١١-٢٠١٦) اذ سجل الائتمان لسنة (٢٠١٦) مبلغ قدره (18180970) مليون دينار وبمعدل نمو (0.6) وهي ادنى نسبة له خلال مدة البحث وذلك بسبب الأوضاع الأمنية في العراق وبالتالي ارتفاع درجه المخاطرة المتمثلة بالمخاطرة الأمنية، اذ انخفاض عرض الائتمان للقطاع الخاص، ومن ناحية أخرى بسبب الضائقة المالية للحكومة في هذه السنوات ناجمة عن انخفاض الإيرادات العامة جراء انخفاض أسعار النفط وارتفاع تمويل نفقات الحرب ضد الإرهاب ودعم النازحين والمهجرين فقد ارتفعت نسبة الائتمان الممنوحة للقطاع العام الحكومي، اذ لوحظ ارتفاع حجم الائتمان النقدي الخاص الممنوح وسجل في (٢٠١٧)(٢٠١٨) مبلغ قدره (19452293) و(20216073) مليون دينار، وذلك بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الإيراد العام بسبب ارتفاع أسعار النفط وانحسار الضائقة المالية للحكومة والمؤسسات العامة ومن جهة

أخرى انخفاض المخاطر النظامية المتمثلة بالمخاطر الأمنية نتيجة الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية، والذي اثر في ارتفاع عرض الائتمان للقطاع الخاص، واستمر الارتفاع على هذه الوتيرة وصولاً لعام (٢٠٢٢) الذي سجل مبلغ مقداره (35016532) مليون دينار وبمعدل نمو مقداره (24.0) وهو الأعلى خلال مدة الدراسة نتيجة الاستقرار الاقتصادي والأمني كما ذكر أعلاه.

**الجدول (١) الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة في العراق
للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (مليون دينار)**

السنة	الائتمان المصرفي الحكومي	معدل نمو	الائتمان المصرفي الخاص	معدل نمو	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو
2004	204406		620267		824673	
2005	767163	2.75	950287	53.20	1717450	34.41
2006	783884	2.17	1881014	97.94	2664898	34.88
2007	1071587	36.70	2387433	26.92	3459020	34.59
2008	609153	-43.15	3013978	66.63	4587454	40.70
2009	1043895	71.36	4646221	16.78	5690116	46.60
2010	3194404	206.00	8527131	83.52	11721535	93.69
2011	8966693	180.7	11356371	33.17	20323064	15.38
2012	13788586	53.77	14650102	29.00	28438688	20.29
2013	13004479	-5.68	16947533	15.68	29952012	21.07
2014	16377926	25.94	17745141	4.70	34123067	23.38
2015	18682628	14.07	18070058	1.83	36752686	24.83
2016	18999153	1.69	18180970	0.61	37180123	25.05
2017	18500536	-2.62	19452293	6.99	37952829	25.52
2018	18270874	-1.24	20216073	3.92	38486947	25.77
2019	21010298	14.99	21042213	4.08	42052511	28.20
2020	23950254	13.99	25866652	22.92	49816906	32.36

32.43	52970138	14.34	29578293	-2.33	23391845	2021
35.31	60559255	24.05	35016532	9.19	25542723	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)

$$\text{تم احتساب معدل النمو وفق الصيغة الآتية } \left(\frac{y_2 - y_1}{y_1} \times 100 \right)$$

ثانياً: تحليل تطور الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) - تبين الجدول (٢) ان الانفاق الاستثماري قد سجل في عام (٢٠٠٤) مبلغ مقداره (١٧,١٧,٣١٢,٩٤٧٧٣) مليون دينار وارتفع في عام (٢٠٠٥) ليسجل مبلغ مقداره (١٧,١٧,٤٥٠) مليون دينار وبمعدل نمو (٣٤,٤١) ثم تراجع الانفاق الاستثماري في عام (٢٠٠٦) ليسجل مبلغ مقداره (١٧,٣٢,٢٣٢,٩٠٣) مليون دينار وبمعدل نمو مقداره (١٣,٩٦-) في حين ارتفع اجمالي الائتمان المصرفي ، وفي عام (٢٠٠٧) انخفض الانفاق الاستثماري ليسجل مبلغ مقداره (١٧,٣٥,٨٨٤) مليون دينار وبمعدل نمو (٢,٠٧-) ، اذ ان سبب الانخفاض في النفقات الاستثمارية يعود الى تداعيات الازمة المالية العالمية وما خلفه من انخفاض في حصيله النفقات العامة ما انعكس بشكل سلبي على النفقات الاستثمارية، وكذلك نتيجة تدهور الظروف الأمنية و السياسية وانعكست سلبياً على النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع الانفاق الاستثماري، فضلاً عن سوء الإدارة الاقتصادية والفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة الرسمية القائمة على تغليب مصلحتها الشخصية على حساب مصلحة المجتمع وعدم استغلال الموارد الاقتصادية، بينما ارتفع الانفاق الاستثماري في عام (٢٠٠٨) ليسجل مبلغ مقداره (١٣,٢٥,٨٠٨,٦١) مليون دينار وبمعدل نمو (٤٩,٨٤) وارتفع معه اجمالي الائتمان المصرفي، وعاد للانخفاض الانفاق الاستثماري في عام (٢٠٠٩) ليسجل مبلغ مقداره (١٢,٠٦,٣٥٧,٤,٣٠) مليون دينار وبمعدل نمو (٨,٩٦-)، وذلك بسبب تداعيات الازمة العالمية وانعكاساتها على النفط لذا انخفضت أسعار النفط وانخفضت الكميات المصدرة، وفي (٢٠١٠) عاد الانفاق الاستثماري بارتفاع كبير جداً بمبلغ مقداره (26518087.13) مليون دينار وبمعدل نمو (119.82)، واستمر الانفاق الاستثماري بالسير بوتيرة متذبذبة طول مدة الدراسة، وسجل الانفاق الاستثماري اعلى مبلغ في عام (٢٠١٢) وبمقدار (٢٩٣,٥١,٠٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو (٥٥,٢)، ففي (٢٠١٥-٢٠١٨) انخفضت تخصيصات الإنفاق الاستثماري من الموازنة الاتحادية للدولة من عام ٢٠١٤ واستمرت بالانخفاض حتى عام ٢٠١٨ وعلى اثرها انخفض الإنفاق الاستثماري نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة أي عدم توفر أحد أهم شروط الاستثمار (المناخ الاستثماري

الملائم) وتخصيص غالبية الإنفاق العام باتجاه الدفاع وشراء الأسلحة والمعدات الحربية من الخارج، وأيضاً يعود انخفاض الإنفاق الاستثماري إلى ارتفاع النفقات الاستهلاكية الضرورية مثل حفظ وتخزين المواد الغذائية هذا من جانب على مستوى القطاع العائلي، ومن جانب آخر زيادة فرص الاكتناز أو الادخار بناءً على توقعات الأفراد التشاؤمية المبنية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية القائمة، فبلغ الإنفاق الاستثماري في عام (٢٠١٥) مبلغ مقداره (16594330.15) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-30.68) حتى عام (٢٠١٨) إذ بلغ الإنفاق الاستثماري مبلغ قدره (13199904.49) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (-15.82)، إذ سجل الإنفاق الاستثماري واجمالي الائتمان المصرفي معدل نمو في عام (٢٠٢١) بمعدل نمو (73.13) و (٣٢,٤٣) على الترتيب ويعزى هذا الارتفاع لإعادة العمل بالمشاريع التي توقفت في عام (٢٠٢٠) فضلاً عن ارتفاع الإيرادات العامة ما أدى إلى زيادة النفقات العامة ولاسيما الاستثمارية لجميع القطاعات، استحوذ قطاع الصناعة على أعلى نسبة تخصيص من اجمالي الإنفاق الاستثماري، بينما سجل الإنفاق الاستثماري اقل مبلغ في عام ٢٠٢٢ وبمقدار (٣٤٢٩٤٧٧٤,٣٤) مليون دينار وبمعدل نمو (٢٤,٢٥).

الجدول (٢) الإنفاق الاستثماري والدخل القومي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٤ -

(٢٠٢٢)

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو	الانفاق الاستثماري	معدل النمو	نسبة الانفاق الاستثماري الى الائتمان المصرفي
٢٠٠٤	824673		9477312.17		108.94
٢٠٠٥	1717450	34.41	10495909.09	10.75	136.12
٢٠٠٦	2664898	34.88	9030232.21	-13.96	95.07
٢٠٠٧	3459020	34.59	8843517.35	-2.07	98.28
٢٠٠٨	4587454	40.70	13250808.61	49.84	56.53
٢٠٠٩	5690116	46.60	12063574.30	-8.96	271.65
٢٠١٠	11721535	93.69	26518087.13	119.82	251.83
٢٠١١	20323064	15.38	18911867.64	-28.68	194.41
2012	28438688	20.29	29351000.00	55.20	134.11
2013	29952012	21.07	20832515.22	-29.02	180.39
2014	34123067	23.38	23939888.61	14.92	157.13
2015	36752686	24.83	16594330.15	-30.68	131.50
2016	37180123	25.05	13542463.46	-18.39	74.23
2017	37952829	25.52	15680476.19	15.79	81.12
2018	38486947	25.77	13199904.49	-15.82	94.56
2019	42052511	28.20	52229674.64	43.50	124.20
2020	49816906	32.36	15941870.69	-69.48	32.21
2021	52970138	32.43	27600758.74	73.13	52.10
2022	60559255	35.31	34294774.34	24.25	56.63

	19568366.58		Average
--	-------------	--	---------

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومي، سنوات متفرقة.

المبحث الثالث: - عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي

سيتم استخدام برنامج EViews ١٢ لتحليل دور الائتمان المصرفي الإجمالي في الانفاق الاستثماري، ويتضمن هذا التحليل المتغيرات التالية: -

أولاً: المتغير المستقل اجمالي الائتمان المصرفي (CR)

ثانياً: المتغير التابع الانفاق الاستثماري (AI)

١- اختبار استقراره المتغيرات (جذر الوحدة) -بعد إجراء اختبار ديكي فولر الموسع اتضح عدم استقرار المتغيرات (AI، CR) عند المستوى بوجود قاطع وقاطع واتجاه عام او عدم وجود قاطع واتجاه عام. كذلك نلاحظ عند الفرق الأول استقرار جميع المتغيرات عند مستوى ١٠% و ١% سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او عدم وجود قاطع واتجاه عام.

الجدول (١٢) اختبار دي كي فولر الموسع لجذر الوحدة (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level	AI	CR
With Constant	t-Statistic	-1.5177	-0.3627
	Prob.	0.4992	0.8964
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.5565	-2.7206
	Prob.	0.9682	0.2412
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5573	1.2474
	Prob.	0.4606	0.9388
		n0	n0
At First Difference			
		d(AI)	d(CR)
With Constant	t-Statistic	-9.0303	-2.7532
	Prob.	0.0000	0.0859
		***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.0734	-2.6475
	Prob.	0.0000	0.2666
		***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.3027	-1.8554
	Prob.	0.0000	0.0620
		***	*

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

٢- تقدير نموذج ARDL لدالة الانفاق الاستثماري AI: يتضح من الجدول (١٩) ان قيمة R- (squared) (٠,٦٥) وهذا يعني ان المتغير المستقل يفسر ما نسبته (٠,٦٥) من التغير الحاصل في المتغير التابع (AI) والباقي يعود لمتغيرات غير داخلة في الانموذج، كما يتضح ان قيمة ((R-squared) المصححة (٠,٥٤)، كما يتضح ان القيمة الاحتمالية (F) (٠,٠٠٨٢) وهي أصغر من مستوى معنوية ٥%.

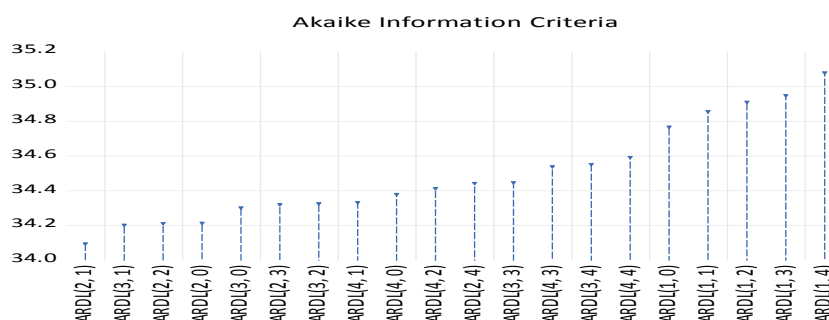
الجدول (١٩) تقدير انموذج (ARDL) لدالة الانفاق الاستثماري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AI(-1)	-0.016939	0.223960	-0.075636	0.9410
AI(-2)	0.836351	0.207669	4.027328	0.0017
CR	1.309004	0.758278	1.726286	0.1099
CR(-1)	-1.630878	0.760626	-2.144126	0.0532
C	5664228.	4152913.	1.363917	0.1976
R-squared	0.655751	Mean dependent var		15307866
Adjusted R-squared	0.541001	S.D. dependent var		7921080.
S.E. of regression	5366490.	Akaike info criterion		34.06918
Sum squared resid	3.46E+14	Schwarz criterion		34.31424
Log likelihood	-284.5880	Hannan-Quinn criter.		34.09353
F-statistic	5.714613	Durbin-Watson stat		2.098277
Prob(F-statistic)	0.008213			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

٣- تحديد فترات الابطاء المثلى للأنفاق الاستثماري AI: نلاحظ من خلال الشكل (٢٢) ان فترة الابطاء المثلى للأنفاق الاستثماري هي (٢,١) ويعني فترة ابطاء واحدة للمتغير المستقل وفترتين ابطاء للمتغير التابع، بالاعتماد على معيار (Akaike)، من خلال النتائج الموضحة بشكل التالي.

الشكل (٢٢) فترات الابطاء المثلى لدالة الانفاق الاستثماري



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

٤- اختبار الحدود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات: يتضح من الجدول (٢٠) ان قيمة F المحتسبة (٣,٣١) هي تقع بين القيمة الحرجة عند الحد الأعلى البالغة (٤,٦٦) والحد الأدنى (٤,٠٩) عند مستوى معنوية ٥%، وهذا يعني القرار غير حاسم للمتغير المستقل الائتمان المصرفي (CR) والمتغير التابع (AI) بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (٢٠) اختبار الحدود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Finite Sample: n=35	
F-statistic	3.315751	10%	3.223	3.757
K	1	5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
Actual Sample Size	17	5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

٥- الاختبارات التشخيصية:

٥-١- الاختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الانفاق الاستهلاكي: يتضح من خلال الجدول (٢١) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) و (Chi-Square)، (٠,٨٥) و (٠,٧٦) على الترتيب، وهما اعلى من مستوى ٥% وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة او ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول (٢١) الاختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الانفاق الاستثماري

F-statistic	0.160249	Prob. F(2,10)	0.8541
Obs*R-squared	0.527926	Prob. Chi-Square(2)	0.7680

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

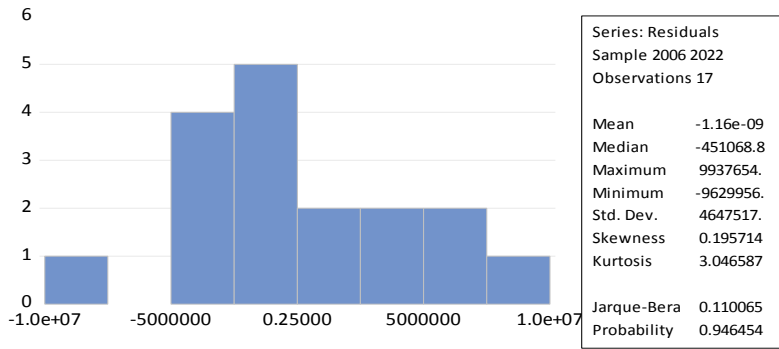
٥-٢- اختبار عدم ثبات التباين او تجانس التباين: يتضح من خلال الجدول (٢٢) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) والقيمة الاحتمالية (Chi-Square)، أي غير معنويتان عند مستوى معنوية ٥% وهذا يعني ان النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين او تجانس التباين.

الجدول (٢٢) اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الانفاق الاستثماري

F-statistic	0.563545	Prob. F(4,12)	0.6938
Obs*R-squared	2.688408	Prob. Chi-Square(4)	0.6112
Scaled explained SS	1.370756	Prob. Chi-Square(4)	0.8493

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12
٦- اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque – Bera) - يتضح من الشكل (٢٣) إن القيمة الاحتمالية Jarque – Bera (٠,٩٤) وهي غير معنوية عند ٥% وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

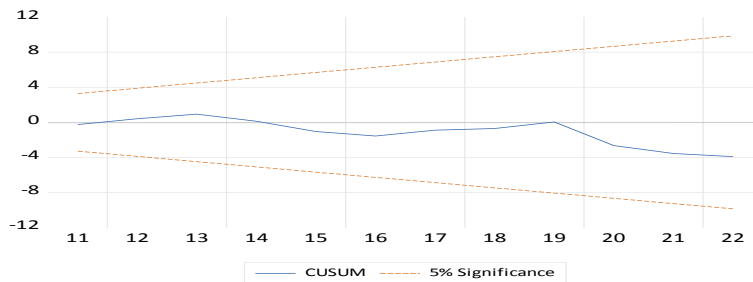
الشكل (٢٣) التوزيع الطبيعي Jarque – Bera



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12
٧- اختبار الاستقرار الهيكلية:

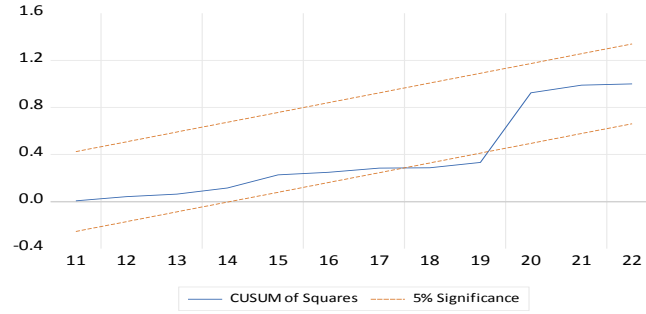
٧-١- اختبار معنوية المعالم المقدر Cusum Test: يتضح من الشكل (٢٤) إن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود أو حدين القيم الحرجة وهذا يعني إن المعلمات المقدر مستقرة.

الشكل (٢٤) اختبار معنوية المعالم المقدر



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12
٧-٢- استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج: يتضح من الشكل البياني (٢٥) ان مجموع تراكم مربعات البواقي لا تقع داخل حدي عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الدالة في الانموذج غير مستقر.

الشكل (٢٥) استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

٨- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

٨-١- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للانفاق الاستثماري AI: يتضح ان (CR) معنوية عند مستوى معنوية ٥% وموجب، ويعني ان زيادة الائتمان المصرفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار (١,٣) وحدة، وهذا يعني ان الائتمان المصرفي له اثر ايجابي على الانفاق الاستثماري في الاجل القصير وهو مع منطق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، فان زيادة منح الائتمان من قبل المصارف يؤدي الى زيادة الاستثمار لكون ان الائتمان نواة الاستثمار لتكوين راس المال الثابت وهو دالة في الزيادة للأرباح.

كما يتضح ان $CointEq(-1)^*$ ان معلمة تصحيح سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية ٥%، أي ان ما نسبة ١٨% من الأخطاء تصحح من نفس المدة اتجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل، وان سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (٢٣) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للانفاق الاستثماري

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AI(-1))	-0.836351	0.152575	-5.481559	0.0001
D(CR)	1.309004	0.536777	2.438639	0.0312
CointEq(-1)*	-0.180589	0.053011	-3.406630	0.0052
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

٢-٨- تقدير معالم الاجل الطويل لدالة الانفاق الاستثماري AI: من خلال الجدول (٢٤) ان قيم معلمة الانفاق الاستثماري غير معنوية عند مستوى معنوية ٥%، أي عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (٢٤) تقدير معالم الاجل الطويل لدالة الانفاق الاستثماري

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-1.782359	2.891421	-0.616430	0.5491
C	31365332	33114231	0.947186	0.3622
EC = AI - (-1.7824*CR + 31365332.3881)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

الاستنتاجات: -

١- ان للائتمان المصرفي دورا فاعلا في تنمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، اذ ان العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الانفاق الاستثماري علاقة طردية، فان الزيادة في منح الائتمان وعمليات الإقراض من قبل المصارف الى الأنشطة التجارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، تؤدي الى تحفيز الطلب الكلي نتيجة للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي.

٢- للائتمان المصرفي دور مهم ورئيسي في توفير التمويل الازم لدوران عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توجه منح الائتمان الى عمليات الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلا عن تقديم الخدمات الى القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد والتسهيلات المصرفية الأخرى.

٣- يلعب القطاع المصرفي دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم لعملية التنمية، الا ان عملية التمويل المصرفي قصيرة الاجل اذ يمثل السمة العامة لعمل المصارف ويعتبر هذا النوع من التمويل لا يخدم التنمية الاقتصادية كونه يمثل تمويل قصير الاجل وان التنمية الاقتصادية تحتاج الى تمويل الاجل.

٤- اتضح من خلال نتائج تطبيق نموذج (ARDL) على متغيرات البحث في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) ومن خلال تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطاء والاجل الطويل، اتضح ان زيادة المتغير المستقل الائتمان المصرفي (CR) بمقدار وحدة واحدة في السنة السابقة يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري (AI) بمقدار (١,٣) وحدة، وهذا يعني وجود

علاقة موجبة بين الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي لمدة البحث، وهذا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية.

التوصيات: -

١- ضرورة مغادرة الأنشطة المصرفية التقليدية من خلال تحديث التشريعات المصرفية لتتمكن المصارف من مواصلة اعمالها بصورة أكثر شمولية، وكذلك تحديث اعمال المصارف بما يمكنها من رفع كفاءة الموارد البشرية، فضلا عن خلق موائمة أكثر تتناسب مع فلسفة العمل في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد.

٢- تحديث النظام المصرفي العراقي لمواكبة التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام المصرفي العالمي في السنوات الأخيرة، من خلال التحرر من القيود التشريعية والتنظيمية، وتطوير مجال التكنولوجيا المصرفية وزيادة المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية للمؤسسات المالية والافراد.

٣- الانفتاح على القطاع المصرفي الأجنبي بهدف الاستفادة من مزايا التمويل واستغلال الموارد الضخمة لهذه المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق وزيادة الاستثمار.

٤- ضرورة تفعيل التعاملات المالية الالكترونية لتقليل المخاطر، وكذلك زيادة المدخرات في المصارف نتيجة ايداعات الشركات المالية والافراد وهذا يعني زيادة السيولة في المصارف مما يؤدي الى زيادة منح الائتمان المصرفي مما يؤدي زيادة النشاط الاقتصادي للبلد.

٥- بما ان الانموذج القياسي اثبت ان الزيادة في الائتمان المصرفي يؤدي الى زيادة بسيطة في الانفاق الاستثماري فنجد من الضروري العمل بجدية على إيلاء اهتمام أكبر الى زيادة الانفاق الاستثماري وضغط الانفاق الاستهلاكي من خلال وضع برنامج حكومي طويل الأمد للحد من النزعة الاستهلاكية والتوجه نحو زيادة الانفاق الاستثماري اذ يعتبر المفتاح الرئيسي للتنمية.

المصادر والمراجع:

أولاً: - المصادر العربية

١- ابراهيم محمد علي الجزراوي، ونادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية المختارة مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٨٣ع، ٢٠١٠،

- ٢- احمد فريد مصطفى، ومحمد عبد المنعم عقر، الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ٢٠٠٥،
- ٣- احمد عارف المزاري، إثر الائتمان على محفظة القروض في البنوك الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٩، ٢٠٠٩.
- ٤- امين السيد احمد لطفي، تقييم المشروعات الاستثمارية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٥،
- ٥- جهاد فراس الطليوني، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، ٢٠٠١،
- ٦- حسن سمير عشش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع- عمان- الأردن، ٢٠١٠،
- ٧- حسين محمد سمحان واسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠١١،
- ٨- دريد كامل ال شنب، الاستثمار وتحليل الاستثمار، ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩،
- ٩- زكريا الدوري، ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، ط العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠٠٦،
- ١٠- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط٣، دار الوائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥،
- ١١- عمر هاشم، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقلبات المخاطر وزيادة الأرباح، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١١.
- ١٢- عبد الغفار الحنفي وعبد السلام ابو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية والتطبيقية- البنوك العربية)، الدار الجامعية، الاسكندرية،
- ١٣- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط١، جدارا للكتاب العملي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠٠٦،

- ١٤- محمد احمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، ط١، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية- مصر ٢٠١٠، ص ٩٤.
- ١٥- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، بدون طبعة، دار وائل، عمان- الأردن، ٢٠٠٣،
- ١٦- محسن إبراهيم احمد، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)، المجلة العلمية لجامعة جبهان- السليمانية، العراق، المجلد ٤، العدد ٣، كانون الأول ٢٠٢٠
- ١٧- وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٢٢.
- ١٨- فاطمة صالح مطر عمران، إثر بعض مكونات الطلب الكلي في الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بابل، العراق، ٢٠١٩.
- ١٩- احمد عبد القادر محمد المجالي واحمد إبراهيم ملاوي، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) دراسة حالة الأردن للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٣)، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.
- ثانياً: - المصادر الاجنبية

- 1-Diana bonfim and Banco Potugal. Credit risk drivers: evaluating the contribution of firm level information and of macroeconomic dynamucs, working paper JEL classification, No. 41, 2009,
- 2- G. devine.n introduction to industrial third edition London georg allen 1989
- 3-Webster Dictionary, United State of America, 2017،